في النظام القانوني اللاتيني الجرماني (القانون المدني)، يتأثر مفهوم العدالة بشكل كبير بطبيعة المصدر الأساسي للقاعدة القانونية، هذا التأثر يؤدي إلى مفهوم للعدالة يركز على العدالة الشكلية (Formal Justice) ويسعى إلى تحقيق المساواة واليقين القانوني من خلال قواعد عامة ومجردة ، يمكن توضيح هذا التأثير في النقاط التالية:1. سيادة التشريع والعدالة الشكلية● المصدر الأساسي للقانون: التشريع المكتوب هو المصدر الرئيسي والمهيمن للقاعدة القانونية في هذا النظام. القوانين تُصاغ في صورة نصوص عامة ومجردة ومنظمة في مجموعات قانونية شاملة (Codes)،● مفهوم العدالة: هذا يؤدي إلى ارتباط مفهوم العدالة بـ "الشرعية" و"المساواة أمام القانون". العدالة تتحقق عندما يُطبق القانون المكتوب على الجميع بنفس الطريقة، بغض النظر عن الخصوصيات الفردية للقضية. الهدف هو تحقيق العدالة التوزيعية والضمانة بأن الحقوق والواجبات محددة مسبقًا وواضحة للجميع.● القاضي "مطبق" لا "مُنشئ": يُنظر إلى القاضي في هذا النظام على أنه مُطبق للقانون الذي سنه المشرع (السلطة التشريعية)، وليس مُنشئًا له. وليس إنشاء سابقة قضائية ملزمة (Precedent) كما في نظام القانون العام (Common Law).● تأثير على العدالة: هذا التقييد يضمن أن العدالة لا تتغير بتغير شخص القاضي أو قناعاته الشخصية، بل تبقى متسقة وموحدة في جميع أنحاء الدولة. هذا يعزز مبدأ "اليقين القانوني" و"إمكانية التنبؤ بالأحكام".3. التقنين الشامل والمنطقية● التأثير على العدالة: هذا النهج يضمن "عدالة نظامية" (Systemic Justice)، حيث تكون الحلول جزءًا من كل متكامل ومترابط، مما يقلل من الفجوات التشريعية ويمنع التناقضات التي قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة.4. مرونة القاضي واستخدام قواعد العدالةعلى الرغم من سيادة التشريع، خاصة عندما يكون النص غامضًا أو يؤدي تطبيقه الحرفي إلى نتيجة غير منصفة بشكل صارخ. هذا يسمح بتلطيف صرامة القانون وتحقيق "العدالة الخاصة" (Substantive Justice) في الحالات الفردية، مما يخلق توازنًا بين العدالة الشكلية للتشريع والعدالة الموضوعية للقضية المعروضة أمامه، ومنه يتأثر مفهوم العدالة في النظام اللاتيني الجرماني بالتشريع القائم على العمومية والتجريد، مما جعل "العدالة الشكلية" و"اليقين القانوني" هما حجر الزاوية في هذا النظام، مع إفساح المجال لقواعد العدالة لتعديل الصرامة القانونية عند الحاجة.ـالإجابة عن السؤال الثاني:يعد مبدأ الشرعية القانونية (أو سيادة القانون) ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات في كلا النظامين القانونيين اللاتيني الجرماني والأنجلوسكسوني، إلا أن مكانته وطريقة تطبيقه تختلفان جوهريًا بسبب الاختلاف في مصادر القانون وفلسفة كل نظام يتمتع مبدأ الشرعية بمكانة محورية ومطلقة كضمانة لحماية الحقوق، ويتجسد بشكل أساسي في قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" (Nullum crimen, nulla poena sine praevia lege poenali). الأساس التشريعي: المصدر الأول والأساسي للقانون هو التشريع المكتوب والمدون (الدساتير والقوانين واللوائح). يجب أن تكون القوانين واضحة، دقيقة، ومتاحة للجميع هذا يحد من السلطة التقديرية للقاضي ويمنع التعسف القضائي الضمانة: الحماية المطلقة للحقوق تأتي من خلال التنبؤ بالأحكام واليقين القانوني. لا يمكن معاقبة الفرد على فعل ما لم يكن مجرماً بنص قانوني نافذ وقت ارتكابه، مما يحمي الأفراد من السلطة التعسفية للدولة. نقد: قد تؤدي الصرامة في تطبيق النص إلى نتائج غير عادلة في بعض الحالات الفردية، وتحد من المرونة في مواجهة التطورات السريعة. النظام القانوني الأنجلوسكسوني (Common Law) في هذا النظام (المعمول به في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها)، مبدأ الشرعية هو جزء من مفهوم أوسع يُعرف باسم "سيادة القانون" (Rule of Law)، ومكانته قوية ولكنها تتسم ببعض المرونة مقارنة بالنظام اللاتيني الجرماني.الأساس القضائي: يلعب العرف والسوابق القضائية (Judicial Precedents) دورًا أساسيًا كمصدر للقانون. القضاة ليسوا مجرد مطبقين للقانون، بل هم أيضًا يساهمون في "صناعة" القانون وتطويره من خلال قراراتهم الملزمة في القضايا المشابهة مبدأ الشرعية (The Principle of Legality): يتجلى هذا المبدأ كقاعدة تفسيرية أساسية. تفترض المحاكم أن البرلمان لا ينوي انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ما لم ينص التشريع صراحة وبشكل لا لبس فيه على ذلك الضمانة: حماية الحقوق تتم عبر آليتين: الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية: تضمن أن الدولة تتصرف فقط ضمن صلاحياتها المخولة قانونًا.التفسير المتوافق مع الحقوق: يستخدم القضاة "مبدأ الشرعية" لتفسير القوانين بطريقة تحمي الحقوق التقليدية المشتركة، حتى في غياب وثيقة حقوق مكتوبة صريحة في بعض الأحيان (كما في بريطانيا قبل قانون حقوق الإنسان)نقد: قد يؤدي الاعتماد على السوابق القضائية إلى قدر أقل من اليقين القانوني مقارنة بالأنظمة المدونة، وقد تتطور الحقوق ببطء أكبر عبر القرارات القضائية الخلاصة كلا النظامين يعتبران مبدأ الشرعية القانونية ضمانة حيوية لحماية الحقوق، لكنهما يختلفان في الوسائل ويهدف إلى تقييد القاضي والسلطة التنفيذية على حد سواء النظام الأنجلوسكسوني: يحقق الحماية من خلال المرونة القضائية وتفسير القوانين بما يتوافق مع الحقوق التقليدية المتأصلة في القانون العام، مع التأكيد على سيادة البرلمان.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي